

سيدي الرئيس،

تود منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، لفت انتباه المجلس إلى وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي في البحرين.

قبل ثلاثة أشهر، أتممت عقوبة السجن التعسفي لمدة عامين في البحرين. أنا ممتن للغاية لجميع أولئك الذين دعوا للإفراج عني طوال فترة سجن. تفاني جميع أولئك الذين عملوا نيابةً عني وعن آخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيّين المسجونين لا يزال مؤثراً أشهر بعد الإفراج عني.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنني حر، وهناك آخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان، كعبد الهادي الخواجة، ومريم الخواجة، وعبد الجليل السنكيس، وناجي فتيل، فضلاً عن العديد غيرهم، الذين ما زالوا في السجون البحرينية.

هذا الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان لا يشكل سوى جزء من ما يقارب من 4000 من السجناء السياسيين المحتجزين بتهم ذات صلة بشكل كبير بحرية التعبير أو التجمع.

مع الأخذ بهذه التجربة في الاعتبار، نكرر دعوة الـ 47 دولة الأعضاء، أن البحرين "تفرج عن جميع الأفراد الذين سجنوا لمجرد ممارستهم لحقوق الإنسان، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان، بعضهم عرفوا أنهم محتجزين تعسفاً..."

وأيضاً ندعو مكتب المفوض السامي لمواصلة الانخراط بشكل حاسم في البحرين فيما يتعلق بالاحتجاز التعسفي المستمر للآلاف من السجناء السياسيين. نعتقد أن مكتب المفوضية السامية يمكن أن تلعب دوراً بناءً في المساعدة في الإفراج عن هؤلاء السجناء، وتخفيف قوانين مكافحة الارهاب العريضة التي تقيد حرية التجمع والتعبير. إن أخذ مثل هذه الخطوات من قبل كلاً من المفوضية والحكومة ستكون بداية جديدة لعملية الإصلاح الضرورية.

شكراً لكم.